مجلة الدراسات المستقبلية جامعة سرت
Journal Of Future Studies Sirte University (JFSSU)
Source Homepage: https://journal.su.edu.ly/index.php/jfssu

الهجرة غير الشرعية: المبررات والإيجابيات وتأثيراتها على الأمن القومي

أ.غيث عيسى سليمان بوحرورة
طالب دكتوراه، قسم العلوم السياسية، الاكاديمية الليبية فرع اجدابيا
GHAITH.ESSA@academy.edu.ly

الملخص:
لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من جذورها، ينبغي البحث عن الاسباب الحقيقية والجوهرية التي دفعت بالمهاجرين لترك بلدانهم والمخاطرة بحياتهم من اجل حياة افضل لم تتوفر لهم في بلدانهم، اذ ان السبب الرئيسي لهجرتهم ، يكمن في ما قامت به الدول الاستعمارية عبر تاريخها الحافل بالمساوئ والجرائم منذ غزوها المناطق الفقيرة البدائية خصوصا في القارة الافريقية ، وخطفوا ابناءها وجعلوهم عبيدا واستخدموهم في تجارة الرق، ليحققوا لأنفسهم الرفاهية ، ضاربين عرض الحائط بما ينتج عن افعالهم مستقبلا، و على الرغم ان اكبر الهجرات التي حدثت في العصر الحديث كانت هجرة الاوروبيين الي أمريكا، وما احدثته من مأساة للسكان الاصليين(الهنود الحمر)، الا انها كانت سببا لظهور دولة عظمى هي الولايات المتحدة الامريكية ، فلولا هذه الهجرات ماكانت لتكون، ثم ان المرحلة الاستعمارية التي حدثت في القرن التاسع عشر وما بعده، وما ترتب عليها من نهب لخيرات الشعوب الضعيفة في افريقيا، ونقل المواد الخام والعمالة المدربة الي دولهم في اوروبا لتطوير صناعاتهم ، وتحقيق الرفاهية لشعوبهم دون النظر للشعوب الفقيرة ، الذين لولاهم ماكانت الدول الاوروبية لتكون دولا صناعية ومتطورة كما هي الان ، مع العلم ان هذه الدول الاوروبية هي من صنعت الحدود السياسية بين شعوب العالم ووضعت العوائق امام تنقلاتهم ، مما جعل هذه الشعوب تدفع ضريبة تقسيم بلدانهم ، والغريب انها(اي الدول الاوروبية) تطالب دول العالم الثالث وبقوة ان يصبح العالم قرية صغيرة ، وقد اصبح بفعل العولمة والتكنولوجيا الحديثة قرية صغيرة في كل شيء الا في حرية التنقل التي استباحوها لأنفسهم ومنعوها على الاخرين ، على الرغم من ان لهذه الهجرات فوائد جمة تعود على الدول المتقدمة وعلى الدول الفقيرة ، مما يجعلها لا تستطيع الاستغناء عنها. لذا فان (الدول المتقدمة) مطالبة وبقوة بتحمل مسؤولياتها والتكفير عن ذنبها في حق هذه الشعوب، بالمساهمة في تنمية بلدانهم اولا، وتقنين الهجرة بما يتناسب ومصلحة الجميع ومعالجة الاثار السلبية الناجمة عنها بما يحقق الامن القومي لتلك البلدان ثانياً.

الكلمات المفتاحية:
المهاجر غير الشرعي – الدول المرسلة – الدول المستقبلة – دول العبور– التحويلات المالية .

Illegal Immigration: Justifications, Pros, and Impacts on National Security

Abstract:
To address the problem of illegal immigration from its roots, it is necessary to search for the real and fundamental reasons that prompted migrants to leave their countries and risk their lives for a better life that was not available to them in their countries, as the main reason for their migration lies in what the colonial countries have done throughout their history full of disadvantages and crimes since they invaded the primitive poor areas, especially in the African continent, and kidnapped their sons and made them slaves and used them in the slave trade, to achieve for themselves well-being, ignoring what results from Their actions in the future, and although the largest migrations that occurred in the modern era were the migration of Europeans to America, and the tragedy it caused to the indigenous people (American Indians), but it was the reason for the emergence of a great country, the United States of America, without these migrations would not have been, then the colonial stage that occurred in the nineteenth century and beyond, and the consequent looting of the bounties of vulnerable peoples in Africa, and the transfer of raw materials and trained labor to their countries in Europe to develop their industries, and to achieve the welfare of their people without regard to the poor peoples, without whom, the European countries would not have been industrialized and developed countries as they are now, knowing that these European countries are the ones who made the political borders between the peoples of the world and put obstacles to their movements, which made these peoples pay the tax of dividing their countries, and strangely they (i.e. European countries) strongly demand that the world become a small village, and due to globalization and modern technology, it has become a small village

Keywords:
Illegal immigrant - Sending countries - Receiving Countries- Transit countries – Remittances.

in everything except in the freedom of movement that they have abused for themselves and prevented them from others, although these migrations have great benefits for developed countries and poor countries, making them irreplaceable. Therefore, (developed countries) are strongly required to assume their responsibilities and atone for their guilt against these peoples, by contributing to the development of their countries first, and legalizing immigration in a manner commensurate with the interest of all and addressing the negative effects resulting from it in order to achieve the national security of those countries secondly.

المقدمة

على امتداد التاريخ الانساني كانت الهجرة ولا تزال تستجيب لتطلعات الأفراد في مناطق مختلفة من العالم، نحو تطوير حياتهم وتغيير ظروفهم لحياة أفضل، وتساهم في اعمار تلك البقاع، وتلعب دورا هاما في تلاقي الجماعات البشرية المتنوعة الثقافات، مما يسمح بالتنوع الثقافي وبناء الحضارة الانسانية، فهي خاصية إنسانية تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر، إما بحثا عن حياة أفضل أو هروبا من وضع سيئ. ولعل الهجرات التي حدث في بداية الدعوة الاسلامية كالهجرة للحبشة، وهجرات التجار المسلمين الي شرق اسيا، والي مجاهل افريقيا، كان لها دور بارز في نشر الاسلام والثقافة الاسلامية في تلك البقاع، اضافة الي هجرة الاوروبيين الي امريكا الشمالية، والتي كان نتاجها تكوين الولايات المتحدة الامريكية، وغيرها من الهجرات التي كان لها بالغ الاثر على البشرية كافة.

ورغم التحولات التي شهدها العالم في أعقاب الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين وما تلا ذلك من انفتاح اقتصادي وتحرير للتجارة، وحدّ من التعريفات الجمركية، وفتح المجال أمام تداول المعلومات والخدمات بفعل العولمة، فإنه رغم كل هذه التحولات استثنت حرية تنقل الأشخاص، ومع هذا التطور الغير المسبوق لوسائل الاعلام والاتصال والمعلوماتية، ادى كل ذلك الي زيادة الراغبين غي الانتقال الي اماكن اخرى يتوفر فيها الشغل، كانعكاس اول للعولمة الليبرالية في بلدان العالم الثالث.

ومع ان حق التنقل مكفول ومعترف بها عالميا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر في باريس في 10 ديسمبر 1948، والقاضي بان حرية التنقل حق اساسي من حقوق الانسان، الذي يشتمل الحق في مغادرة أي بلد، وحق الفرد في دخول وطنه والبقاء فيه، والحق في حرية التنقل داخل اقليم دولة الاقامة او العمل، ولذلك فان هذا الحق يشمل التنقل الدولي والداخلي على حد السواء. (ابوزيد، 2019). كما انه في الاتحاد الاوروبي تعد حرية تنقل العمال مبدأ اساسي في المادة 45 من معاهدة تسيير الاتحاد الأوروبي، وهو المبدأ الذي تم تطويره بواسطة التشريعات الثانوية للاتحاد الاوروبي والسوابق القضائية لمحكمة العدل، اذ يحق لمواطني الاتحاد الاتي:

- البحث عن وظيفة في بلد اخر في الاتحاد الاوروبي.
- العمل هناك دون الحاجة الي تصريح عمل.
- الاقامة هناك لهذا الغرض.
- البقاء هناك حتى بعد انتهاء التوظيف.
- التمتع بالمعاملة المتساوية مع المواطنين في الحصول على العمل وظروف العمل وجميع المزايا الاجتماعية والضريبية الاخرى.
- وقد يكون لدى مواطني الاتحاد الاوروبي ايضا انواع معينة من التغطية الصحية والضمان الاجتماعي التي تحوّل الي البلد الذي يذهبون اليه للبحث عن عمل. (ابوفاضل، 2021)

وبما ان الهجرة تعتبر الضلع الثالث في مثلث الزيادة السكانية، جنبا الي جنب مع الوفيات والمواليد، فقد ساهمت الهجرات الدولية في رسم خريطة توزيع سكان المعمورة وبواسطتها انتقلت الثقافات والديانات والأفكار، كما ازدهرت اقتصاديات العديد من البلدان. (زهري، 2020). اذ شهد عام 2023 رقما قياسيا في عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى دول الاتحاد الأوروبي التي سجلت وصول 355 ألفا و300 مهاجر، وهو أعلى رقم منذ عام 2016، وفق بيانات الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية "فرونتكس"

غير انه في الآونة الاخيرة سيطر موضوع الهجرة على النقاشات السياسية والعمومية في اوروبا، واتجه النقاش حول ترسيخ صورة "تدفق المهاجرين" على أوروبا بشكل كبير، وأنه لا حل سوى جعل البلدان المعنية أقل جاذبية للمهاجرين المحتملين، لردعهم عن التفكير في الوصول إليها بشكل غير قانوني، والتصدي للمهربين يجب أن يصبح أولوية قصوى.

كما تحدثوا عن الأعباء الاقتصادية لأزمة الهجرة واللجوء، واوضحوا أن اقتصادات البلدان المستقبلة تتأثر سلبا من ذلك، على الرغم من ان التحليل الذي أجرته العديد من مؤسسات الأمم المتحدة ، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن "الحقيقة المؤكدة هي أن الهجرة تجلب فوائد، وتعزز النمو والابتكار وريادة

الأعمال"، ومع أن دمج المهاجرين في أسواق العمل والمجتمعات قد يكون مكلفا في البداية ، إلا أنه استثمار ذو فوائد مستقبلية، والأهم من ذلك أن المهاجرين يساهمون في مساعدة بلدانهم الأصلية من خلال التحويلات المالية ، التي تشكل ثلاثة أضعاف المساعدات الإنمائية الرسمية , ويشير تحليل الأمم المتحدة إلى أن "المهاجرين بمثابة جسر بين مكانين ، حيث ينقلون المعرفة والمهارات ، وكلها يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في مجتمعاتهم الأصلية". (ماكغريغور، 2023). فأصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مشكلة رئيسية تؤرق المجتمع الدولي بصفة عامة والدول المستقبلة للمهاجرين بصفة خاصة، حيث تعتبر القارة الاوروبية هي الوجهة الاولى للمهاجرين غير الشرعيين من سكان القارة الإفريقية.

مشكلة الدراسة:

تدور المشكلة الرئيسية حول معرفة الاسباب والمبررات الحقيقية للهجرة غير الشرعية، كما تستوجب ابراز إيجابياتها للدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين وكذلك على المهاجرين أنفسهم، وتأثير ذلك على الامن القومي لهذه الدول، اذ تحاول هذه الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية:

1. ماهي الاسباب والمبررات الحقيقية والجوهرية التي كانت اساس مشكلة تنامي الهجرة غير الشرعية، وكيف يمكن معالجة هذه المشكلة؟
2. ماهي ايجابيات الهجرة غير الشرعية على الدول المصدرة والمستقبلة وعلى المهاجرين أنفسهم؟
3. هل تؤثر الهجرة غير الشرعية على الامن القومي وكيف ان كانت تؤثر؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها " ان المرحلة الاستعمارية التي مرت بها البشرية، واستغلال الشعوب وسلب خيراتهم والسيطرة الاقتصادية والاستحواذ على مقدراتهم والتبعية الثقافية والاقتصادية التي فرضتها الدول الاستعمارية على الدول الضعيفة، كان لها الاثر البالغ في تردي اوضاع هذه البلدان والحالة المعيشية التي وصلت اليها شعوب هذه الدول، مما دفع ابناءها للبحث عن حياة أفضل في البلدان الاستعمارية، ورغم ما تشكله الهجرة غير الشرعية من تأثير على الامن القومي الا ان لها إيجابيات لا يمكن انكارها.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية هذه الدراسة في ان الهجرة غير الشرعية فرضت نفسها على المجتمع الدولي واصبحت ظاهرة وحقيقة عالمية لها سلبياتها كما لها إيجابياتها وأصبحت واقع لا يمكن انكاره، اذ تشكل الهجرة قضية رئيسية في مطلع القرن الحادي والعشرين، وتطرح تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤرق صانعي السياسات، ينبغي التعامل معها بتمعن وعقلانية

اهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الي تحقيق الاهداف التالية:

1. ان الهجرة امر لا مفر منه، ولكنها تحتاج الي ادارة أفضل بطريقة متكاملة من خلال استراتيجيات وسياسات شاملة قائمة على حقوق الانسان.
2. معرفة الاسباب الرئيسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والدفع نحو المطالبة بتحمل المسئولية للمسببين، ودفعهم للمساهمة في ايجاد حلول ناجعة لها.
3. التأكيد على الايجابيات الناتجة عن الهجرة غير الشرعية، وابراز اهميتها للدول المصدرة والدول المستقبلة، وللمهاجرين أنفسهم، مع الاخذ في الحسبان تأثير ذلك على امنها القومي.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات وتبويبها وتحليلها والربط بين مدلولاتها، من اجل تفسيرها والوصول الي استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع وتطويره، كما تم استخدام المدخل التاريخي في سرد الاحداث التاريخية ذات العلاقة للاستدلال والايضاح والتفسير.

الدراسات السابقة:

1- **مروة نظير**، في بحث بعنوان : **ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر: قراءة في آليات المواجهة**، اعتبرت ان الهجرة ظاهرة إنسانية وحقاً

مشروعا لكل شخص، وقد عرفتها الشعوب منذ القدم، وبعد تزايد أعداد السكان على الأرض، وترسيم الحدود بين الدول، تم ضبط التحركات السكانية ضمن قوانين وأنظمة محلية ودولية، والهجرة بشكلها الشرعي و القانوني تبقى ظاهرة عالمية ضرورية، فالبلدان الأوروبية هي التي اجتذبت في الماضي البعيد عمال المستعمرات لعدة غايات سياسية كالحروب الإقليمية والعالمية، واقتصادية تتمثل في حاجة الاقتصاديات الأوروبية لليد العاملة لبناء مقوماتها التي دمرتها الحروب.

2- **عبد الله العشري**، دراسة بعنوان: **تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي**، كشفت الدراسة عن أن الدول الأوروبية لها دور في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها في الاعتبار الأول، لذا يجب أن تشترك دول ضفتي المتوسط مع الدول المصدرة للهجرة في رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي لسكان الدول المصدرة للهجرة وإقامة مشروعات تنموية في تلك الدول يكون من شأنها خلق المجيد من فرص العمل.

3- دراسة محمد **إمحمد محمد أبو زيد**، رسالة ماجستير بعنوان: **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي الليبي**، وخلصت الدراسة إلى التعُّرف على الهجرة غير الشرعية، والتي سببتها تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية السائدة في ليبيا، بسبب الحروب والصراعات، وأثرها على الأمن القومي الليبي ،2011-2012م، وقد تناولت هذه الدارسة أسباب الهجرة غير الشرعية، وأثرها على الأمن القومي، وبينت مكونات الأمن القومي الليبي، وأهم التحديات التي واجهها، واستطلاع الحلول للحد من تأثيرها على الأمن القومي الليبي

4- **زينب ابوزيد، واخرون**، قدموا دراسة بعنوان: **الهجرة غير الشرعية للشباب أسبابها وآثارها على الأمن الاجتماعي الليبي دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية الآداب بجامعة بن وليد**، وكشفت هذه الدراسة أن أسباب الهجرة غير الشرعية ترجع إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، والبحث عن الاستقرار السياسي والأمني في الدول المهاجَر إليها، وان من الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية، وجود المهاجرين غير الشرعيين في تكوين عصابات التهريب، كتجارة بالبشر والمخدرات.

5- اما **سميرة ناصري** ،في دراسة بعنوان: **الهجرة غير الشرعية – دراسة تحليلية في الواقع والأسباب** ، رأت ان النظام الدولي شهد ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه ، بما فيه التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن التقليدي و انتقاله من مستوى الحفاظ على بقاء الدولة إلى مستوى مفهوم الأمن الشامل و المتعدد بكل أبعاده السياسية ، والاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية ، كل ذلك كان نتيجة تغير في طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وتعتبر الهجرة غير شرعية أحدى هذه الفواعل الجديدة العابرة للحدود ، والتي استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات ، وقد افرزت التحولات الكبرى الحاصلة في السياسة العالمية لدى الاتحاد الأوروبي انماطاً جديدة من التصورات والادراكات حول التهديد والأمن من جميع النواحي، حيث صار التهديد الجديد شاملا ومركبا، فما تمثله إفريقيا من أمراض، أوبئة، كوارث بيئية وتخلف اقتصادي، واختلاف الثقافات، ومد أصولي وتطرف، إضافة الي النمو السكاني المضطرد، كل ذلك يشكل تهديدا للأمن الأوروبي.

تقسيم الدراسة:

اولا: مفاهيم وتعريفات:

ثانيا: اسباب ومبررات الهجرة غير الشرعية:

ثالثا: ايجابيات الهجرة غير الشرعية:

رابعا: تأثيراتها على الأمن القومي :

اولا: مفاهيم وتعريفات:

الهجرة:

الهجرة اصطلاحاً في علم السكان او علم الديموغرافيا بشكل عام تعني الحركة السكانية التي يتنقل فيها الافراد او الجماعات من مكان الاقامة الاصلي او من المكان الذي يعيشون فيه، ويتجهون للعيش في مكان آخر لفترة زمنية معينة، وقد يجتازون أثناء انتقالهم حدودا ادارية ودولية بين المنطقتين، ويكون الباعث في هذه الحركة السكانية الانتقالية، اما البحث عن الرزق، الذي يتجلى في الاسباب الاقتصادية، واما لأسباب سياسية او علمية، او أمنية. (ابوعليان، 2011)

المهاجر:

تُعرِّف وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة (IOM) المهاجر بأنه أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن: أولا الوضع القانوني للشخص، وثانيا ما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية، وثالثا ما هي أسباب الحركة، أو رابعا ما هي مدة الإقامة.

المهاجر غير الشرعي:

ينبغي عدم استخدام هذا المصطلح على الاطلاق، مثل اي شخص آخر، المهاجرون ليسوا غير شرعيين، قد يكونون في وضع (غير نظامي) او (غير موثقين) مصطلح (غير قانوني) هو مصطلح غير دقيق ومضلل ويسهم في التنميط السلبي ويجرم المهاجرين, فالدخول او الاقامة غير النظامية هي جرائم إدارية وليست جنائية، وقد تحدث نتيجة ظروف خارجة عن سيطرة المهاجرين (على سبيل المثال عندما يفشل صاحب العمل او الكفيل في تجديد التصاريح او لا يدفع تذكرة العودة الي الوطن)، وهي لا تنطوي على اي جرائم ضد الاشخاص او الممتلكات او الامن القومي، وبالمثل ليس من المناسب ابدا الاشارة الي طالبي اللجوء، او اللاجئين على انهم " مهاجرين غير شرعيين"، فطلب اللجوء هو حق انساني عالمي، واللاجئون لديهم حماية من العقاب عند عبور الحدود دون إذن بحثا عن الامن، في السنوات الاخيرة اتخذت عدة مجموعات اعلامية كبرى خطوات لوقف استخدام مصطلح "المهاجر غير الشرعي". (ابوفاضل، 2021)

الهجرة غير الشرعية:

أطلق عليها عدة تسميات، الهجرة السرية، والهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، وتعني دخول المهاجر الي البلد بدون تأشيرات او رخص مسبقة او لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل. (عثمان الحسن محمد نور، 2008)

ويعرفها على الحوات بانها انتقال اشخاص او مجموعة من الاشخاص من دولة الي دولة اخرى بدون اذن قانوني من البلد المقصود وذلك بقصد العمل او الاقامة او الاقامة لفترة قصيرة او طويلة او الاقامة الدائمة.

وبذلك يمكن القول ان الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن رحلة قاسية من العذاب يسلكها المهاجر نحو بلد ما بطريقة غير شرعية ومخالفة للقانون، اي من غير المنافذ المعدة للدخول والخروج، وبدون اذن من الجهات المختصة. (رابح، 2009)

التحويلات المالية:

هي حوالات نقدية و عينية، يرسلها المهاجرون مباشرة الي اسرهم او مجتمعاتهم في بلدانهم الاصلية، ويجمع البنك الدولي بيانات عالمية عن التحويلات الدولية وعلى الرغم من الثغرات الكبيرة في البيانات، حيث لا تشمل التسجيلات التدفقات غير المسجلة التي تمر عبر القنوات غير الرسمية، لذلك قد يكون حجم التحويلات العالمية الفعلي اكبر من التقديرات المتاحة، هذه التقديرات كانت 126 مليار دولار امريكي في عام 2000 ووصلت فب عام 2018 الي اكثر من 689مليار دولار امريكي، ووفق تقديرات " انسايدر انتليجنسس" ان حجم سوق التحويلات العالمية سيبلغ اكثر من 774 مليار دولار امريكي عام 2022، ونقلا عن تقرير لشركة "فيزا" ان هذه التحويلات يقوم بها نحو 200 مليون شخص الي عائلاتهم في اوطانهم، وهي تدعم نحو 10% من سكان العالم، وذلك وفق احدث بيانات الامم المتحدة، وان هذه التحويلات مهمة جدا للاقتصاد الكلي أيضا، اذ تسهم الي حد كبير في اجمالي الناتج المحلي للبلدان المستفيدة. (قاسم، 2022)

ثانيا: أسباب ومبررات الهجرة:

1 – اسباب ظاهرة (فرعية):

ان الافتقار الي الفرص الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون، وسوء الحكم والمحسوبية والفساد وعدم الاستقرار السياسي والصراع والارهاب والنزاع الاهلي ، ولطالما كان البحث عن الأمن والأمان أحد أهمّ أسباب الهجرة عبر الزمان، حيث يضطرّ الكثير من السكان في مناطق النزاع

والحروب إلى الهرب والهجرة إلى الخارج بحثًا عن حياة أكثر أمنًا، فتشكل عوامل دفع رئيسية، و تشمل عوامل الجذب الفرص الحقيقية او المتصورة لحياة افضل ودخل اعلى وتحسين الامن والتعليم المتفوق والرعاية الصحية في بلدان المستقبلة وتتضاعف ديناميكية الدفع والجذب بعدد من العوامل الاخرى التي تسهل الهجرة وتشمل هذه انخفاض تكاليف الهجرة وتحسن الاتصالات وزيادة توافر المعلومات والحاجة الي الانضمام الي الاقارب والاسر والأصدقاء، ان حركة الناس الطوعية او القسرية، القانونية او غير القانونية ,داخل الحدود او عبرها، عملية معقدة تؤثر على صنع السياسات في مجموعة واسعة من المجالات (الافريقي، 2018) هذا في المجمل ولكن يمكن تقسيم الاسباب الظاهرة بشيء من التفصيل الي:

- **اسباب اقتصادية:** وتتمثل في البطالة وغياب الامن الوظيفي وزيادة الاختلال بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الجنوب واختلال التوازن وعدم التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق وتأثر سكان الدول النامية بصفة عامة بنمط العيش الاوروبي وفرة تهريب شبكات تهريب الاشخاص مع توفر فرص العمل والمرتبات الجيدة للحصول على متطلبات الحياة في الدول المستقبلة، ولا يقتصر ذلك على الجانب المادّي فقط، حيث يهاجر الكثيرون بحثًا عن مستوى معيشي أفضل من الناحية البيئية والصحية.
- **اسباب اجتماعية:** يهاجر الافراد رغبة للعيش مع عائلاتهم واصدقائهم والحصول على خدمات اجتماعية أفضل من خلال المرافق الجيدة وفرص التعليم او هربا من التسلط الابوي او عدم وجود رقابة ابوية جيدة وقلة التوجيه وانتشار الآفات الاجتماعية كالمخدرات وغيرها، كما تمثّل الفروقات الكبيرة في الرواتب وظروف العمل بين الدول المختلفة أحد الأسباب المهمّة للهجرة، حيث تقدّم العديد من الدول المتقدّمة مميزات وحوافز جذّابة تثير اهتمام المهاجرين من الدول الأقل تطوّرًا.

إضافة إلى ذلك قد يهاجر الكثير من الأفراد هربًا من نسب البطالة المرتفعة وقلّة الفرص المتاحة في أوطانهم.

- **اسباب سياسية:** للهروب من الاضطهاد السياسي واستبداد انظمة الحكم والحروب او الجرائم او العنف والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية او العقائدية، فتظل الهجرة الخيار الاول هربا من مناطق النزاع، يؤمن واحياناً يشعر البعض بأنّهم ينتمون إلى دول أخرى غير أوطانهم التي وُلدوا فيها، فبعض الأقليّات الدينية أو العرقية قد تتعرّض إلى الاضطهاد في أوطانها ممّا يدفعها للهجرة إلى بلدان أكثر تسامحًا يستطيعون فيها عيش حياة أفضل، كما يهاجر البعض هربًا من القيود السياسية التي تفرضها عليهم دولهم. حيث يسعى جزءٌ منهم للحصول على جنسية جديدة بهدف بناء هويّة جديدة أيضًا، في حين يهاجر البعض الآخر طمعًا في الحصول على المزيد من الحقوق والحريّات.
- **اسباب بيئة:** الهجرة بسبب العوامل البيئية التي تسبب الكوارث الطبيعية مثل فيضانات وزلازل وبراكين، فتلعب التغيّرات المناخية دورًا هامًّا في الهجرة، إذ تدفع الكوارث الطبيعية المختلفة من أعاصير وزلازل وبراكين أو التسونامي الكثيرين إلى ترك مواطنهم والهجرة إلى أماكن أخرى بحثًا عن بيئات أكثر أمانًا.

فهناك عوامل طرد من بلدانهم للأسباب السابقة، وعوامل جذب مثل: ارتفاع معدل التوظيف او ارتفاع مستوى الدخل او تقديم الخدمات المتطورة او التمتع بالأمان والاستقرار السياسي وغيرها.

2– اسباب حقيقية(رئيسية):

منذ ان خلق الانسان وهو يتنقل من مكان الي آخر بحثا عن المأكل والمشرب والمسكن الامن، سوء بشكل فردي او جماعي، و المتابع للتاريخ يذكر جيدا اهم الهجرات التي حصلت للبشرية، ولعل العالم الاسلامي تحديدا يتذكر هجرة المسلمين الاوائل الي الحبشة، وكذلك الهجرات التي حصلت الي مجاهل افريقيا والي شرق آسيا، والتي كان لها الاثر البالغ في نشر الدين الاسلامي في تلك الاصقاع، ودارس التاريخ يعرف ان انشأ اقوى دولة في العصر الحديث كان بسبب الهجرة، هجرة الاوروبيون الي قارة امريكا الشمالية، والتي كانت سبب تكوين الولايات المتحدة الامريكية.

الا ان ما قامت به الدول الأوروبية، وخاصة التهجير القسري لسكان القارة الافريقية واخذهم عنوة لبيعهم في سوق العبيد في الاسواق الاوروبية

والأمريكية، ليعملوا خدم لسادتهم رغم انوفهم، ولتحقيق الرفاهية للشعوب الاوروبية على حساب ابناء قارة افريقيا، ثم قامت هذه الدول (الاوروبية)بغزو واستعمار كل الاراضي الافريقية، وقامت بتقسيمها بينها (ككعكة عيد ميلاد) على اهوائهم، ثم قامت الدول الاوروبية أيضا، بنهب خيرات افريقيا، من مواد خام وموارد مختلفة، اضافة الي خطف العقول واستغلالها، كل ذلك لتطوير وتنمية دول اوروبا على حساب ابناء قارة افريقيا، فتركوا افريقيا منهوبة فقيرة مسلوبة الإرادة، تعيش على التبعية في كل شيء، وكذلك شعوبها، التي حرمت من الحياة الكريمة.

ثم بعد استقلال دول افريقيا التي تعيش على التبعية, ونظرا للظروف التي تمر بها الدول الأوروبية، من مشاكل الشيخوخة، والنظرة الفوقية للجنس الاوروبي وتعاليهم على بعض المهن، استغلت وسهلت هجرات للأيدي العاملة من شعوب العالم الثالث، ونظرا لظروف بلدان العالم الثالث الفقيرة، هاجر ابناءها الي اوروبا طلبا للعيش الكريم الا ان هذه الدول بدأت تتذمر منهم، بسبب بعض السلبيات الطبيعية، نظرا لظروفهم المادية والمعيشية , وبدلا من ان تعالج الدول الاوروبية هذه المشاكل، باعتبارها هي السبب الرئيسي فيها، بدأت تتذمر وتتلكأ عن تقديم يد العون والمساهمة في تنمية هذه البلدان الفقيرة. (عكوش، 2016)

ثالثا: إيجابيات الهجرة غير الشرعية:

لقد اصبحت الهجرة ظاهرة عالمية مختلفة الابعاد والتأثيرات، وتثير العديد من الإشكاليات، ففي الوقت الذي يساهم المهاجرون بمهاراتهم وعملهم ومعرفتهم في تقدم البلدان المضيفة، ويقدمون مساهمات كبيرة في تنمية بلدانهم الاصلية بفعل تحويلاتهم المالية والاجتماعية، تزداد التوجهات الامنية من النازحين والمهاجرين غير النظاميين وتتفاقم المخاوف من التهديدات الديمغرافية والثقافية للهجرة على مجتمع الاستقبال.

هذه المعطيات تفرض اعادة النظر في مفهوم الهجرة، بالتركيز على اهمية الطابع القانوني لتنظيم حركة العمالة المهاجرة لتحقيق الفائدة المشتركة للجميع. فظاهرة الهجرة كانت احدى اسباب تطور المجتمعات واندماج الحضارات والثقافات، فالعديد من الدول الحديثة نشأت من حركات الهجرة التي ادت الي اختلاط العديد من الاعراق والثقافات وتكوين نسيج مجتمعي واحد.

ايجابيات الهجرة غير الشرعية على الدول المرسلة:

تساهم الهجرة غير الشرعية في رفع الناتج المحلي الاجمالي العالمي حيث لاحظ مختصون بحسب خبراء اقتصاد معهد " ماكينسي غلوبال "ان المهاجرين ساهموا بنحو 10% في الناتج الاجمالي العالمي في سنة2015، في حين انهم لا يمثلون الا 3.4%من سكان العالم، (24فرنسا، 2018) فحتما تسهيل اجراءات الهجرة وازالة الحواجز امام المهاجرين يرفع الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وترفد الدول المرسلة بالأموال التي يرسلها المهاجرون لعائلاتهم وتقليل الضغط على الوظائف والموارد المتاحة لديها ، وعلى صعيد آخر، يمكن للهجرة أن تعود بنتائج إيجابية على الوطن الأم ، في حال استخدم المهاجرون المهارات التي اكتسبوها في الخارج لإحداث تغيير في أوطانهم، كأن يقوموا بالاستثمار أو يستمرّوا في دعم عائلاتهم في الوطن بفضل ما يكسبونه من مال في البلد الذي هاجروا إليه، او تستفيد بمهارات جديدة ومتقدمة اكتسبوها المهاجرين ينقلونها اليها. (مصطفى، 2022)

ايجابيات الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة:

حلت الهجرة مشكلة ارتفاع الشيخوخة بين السكان في الدول المستقبلة ومشكلة انخفاض معدلات المواليد وزيادة عدد الافراد المسنين مما يؤدي الي ارتفاع نسبة الاعالة لكبار السن والمعاقين، كما ادت الي ملء الشواغر الوظيفية غير المرغوب بها خصوصا بعض المهن التي يرفض السكان الاصليين العمل بها وذلك بسبب المكانة الاجتماعية والنظرة الدونية لبعض المهن.

وتستفيد حوكمة الهجرة الفعالة من الفوائد المتعددة للهجرة وتتصدى للتأثيرات السلبية التي قد تترتب عليها، فحوكمة الهجرة هي عبارة عن التقاليد والمؤسسات التي تمارس بموجبها السلطة على الهجرة والتنقل والجنسية في بلد ما، بما في ذلك قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة في هذه المجالات، ففي فترات معينة – حيث شكلت الهجرة من الجنوب إلى الشمال ومن الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ملمحًا

مهمًا– تم استدعاء قضية هجرة العقول من الدول الفقيرة ، ورسخ ذلك لبقاء دول الجنوب الفقيرة في حضن التخلف. (الصاوي، 2023).كما تسهم الهجرة في زيادة القوة العاملة في الدولة المستقبلة، وتساعد في دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام وتحقيق المزيد من التطوّر والنمو، كل ذلك بفضل الهجرة. وبما ان المورد البشري هو العنصر الأهم من بين مكونات الموارد الاقتصادية، فان الدول الأوروبية باتت تعيش مشكلة كبيرة على هذا المستوى، بسبب ارتفاع نسبة عدد سكانها من كبار السن في العقود الأخيرة، مما دفعها بقوة إلى الاعتماد على المهاجرين في تسيير نشاطها الاقتصادي.وتبين قاعدة بيانات البنك الدولي حجم المشكلة من خلال مؤشرين مهمين: الأول معدل الخصوبة، والثاني عدد السكان في سن 65 وما فوقها، وتظهر الأرقام أن الاتحاد الأوروبي لديه أقل معدل خصوبة مقارنة بباقي دول العالم. ففي عام 2021 كان معدل الخصوبة بالاتحاد الأوروبي 1.5%، ويقل بشكل ملحوظ عن المتوسط العالمي الذي كان عند معدل 2.3%. (الصاوي، 2023)

وقد يرى البعض في تدفقات المهاجرين من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية فرصة لتدفقات النقد الأجنبي، يمكن أن تساعد في تمويل التنمية وتحسين مستوى معيشة أسر المهاجرين، وينطبق هذا على شريحة المهاجرين لأسباب اقتصادية. لكن هذه الفرصة البديلة للدول الفقيرة تؤدي إلى فقدان الجهود العلمية لأبنائها، واستمرار مؤسسات التعليم بها في الدفع بالكفاءات للخارج، وهو ما يرسخ لاستمرار التخلف والفقر، بينما تقطف الدول الغنية ثمارا جاهزة، لم تنفق على إعدادها أي شيء.

كما نقل تقرير البنك الدولي، عن "أكسيل فان"، أحد خبرائه قوله "إن الهجرة يمكن أن تصبح قوة دافعة لتحقيق الرخاء والتنمية. فإذا ما أُديرت بشكل سليم فإنها تعود بالفائدة على الجميع، في البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة ".كما كشف تقرير جديد للبنك الدولي عن ارتفاع نسبة المسنين بين سكان مختلف بلدان العالم بوتيرة غير مسبوقة، مما يزيد من اعتماد العديد من البلدان على الهجرة حتى تتمكن من تحقيق نمو طويل الاجل. (الدولي، 2023)

ايجابيات الهجرة غير الشرعية على دول العبور:

لو نظرنا الي ليبيا كبلد عبور مثلا (على الرغم من انها تمثل منطقة عبور واستقبال) نلاحظ ان الثروة الحيوانية الموجودة في ليبيا بالكامل لا يوجد من يقوم بها "عمليا" رعيا وجز الصوف وغيرها، الا هؤلاء المهاجرين، وكذلك الزراعة بجميع انواعها حرثا وسقاية وزرعا وجنيا، واعمال النظافة والحراسة وكذلك اعمال الورش والصناعات البسيطة، واعمال البناء والتشييد، واعمال التشوين، كلها يقوم بها المهاجرين غير الشرعيين، نهيك عن دورها في تفعيل حركة السوق، شراء المستلزمات والمواد الغذائية و الهدايا وغيرها، وحركة ايجارات المساكن، وايضا كثرة العمالة الناتجة عن الهجرة غير الشرعية، كان لها دور كبير في رخص اليد العاملة، فالمواطن مستفيد من تأجير المساكن وتأجير السيارات في حركة نقل هذه العمالة، مما يساهم ذلك كله في تحريك حركة التنمية في البلاد، فلو لا هؤلاء المهاجرين من يرعى الحيوانات ، ومن يزرع الارض ويفلحها، ومن يقوم بأعمال النظافة في بيوتنا وشوارعنا ومدننا، ومن يقوم بأعمال البناء والتشييد ومن يقوم بتصليح الياتنا وسياراتنا ؟ (في ظل النظرة الدونية لهذه الاعمال عند الليبيين) كل ذلك يعد من ايجابيات الهجرة غير الشرعية على بلادنا.

رابعا: تأثيراتها على الأمن القومي :

مما لا شك فيه أن للهجرة غير المشروعة تأثير سلبي على الأمن القومي في مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية وباقي المجالات الأخرى، كما أن لهذه الهجرة غير المشروعة تداعيات على الأمن القومي في دوائره الداخلية والمباشرة والإقليمية والدولية، وقد فاقم من تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي ، نتيجة ارتباطها وتشابكها مع خريطة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر، الأمر الذى استوجب تنفيذ مجابهات ميدانية عسكرية وأمنية واخذ تدابير احترازية بشكل مكثف ومستمر حفاظا على الامن القومي.

بما أنه من الأسباب الرئيسية لمشكلات الهجرة، ترجع أساسا إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف دول العالم وبين مختلف الأقاليم داخل الدولة الواحدة، ذلك لان مستوى ازدهار وتقدم الدول المتقدمة يغري المهاجرين

القادمين من الدول الفقيرة والأقل نمًوا إلى الهجرة المشروعة وغير المشروعة، وأسفرت بعض الدراسات عن ان: (العشري، 2018)

1-الدول الأوروبية لها دور في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها في الاعتبار الأول، لذا يجب أن تشترك دول ضفتي المتوسط مع الدول المصدرة للهجرة في رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي لسكان الدول المصدرة للهجرة وإقامة مشروعات تنموية في تلك الدول يكون من شأنها خلق المزيد من فرص العمل، مع ضرورة التحرك والتعاون الجاد بين الدول الأوروبية بخاصة إيطاليا وفرنسا واليونان والدول المتقدمة من أجل إحداث تنمية مستدامة في الدول الفقيرة ما يسهم بصورة مباشرة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، حيث ان الهجرة الدولية و(الهجرة غير الشرعية خصوصا)هي نتاج المشكلات الاقتصادية، اذ تشكل الدوافع الاقتصادية أبرز مسبباتها، والتي يعزى إلى تدني الوضع الاقتصادي في الدول المصدرة للمهاجرين، التي تشهد قصورا في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور.

2 -صعوبة تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظرا للطبيعة غير الرسمية التي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية، فهي غير مسجلة، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لان هناك انماطا وصورا متعددة، فباتت الهجرة غير الشرعية من الظواهر الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين.

اهم التأثيرات:

- الضغوط على الموارد والخدمات: يسبب تزايد أعداد المهاجرين ضغوطًا على الموارد والخدمات في الدول المستقبلة مثل التعليم، الصحة، والإسكان.
- الموارد الاقتصادية: قد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية، مثل الوظائف والسكن والرعاية الصحية، مما قد يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة والتشرد بين السكان المحليين.
- التأثيرات الاقتصادية السلبية:
  - التكلفة الاقتصادية: تكلفة التعامل مع الهجرة غير الشرعية تشمل الإنفاق على المراقبة الحدودية، والترحيل، والإجراءات القانونية، إضافة إلى التأثيرات الاقتصادية السلبية على سوق العمل والاقتصاد المحلي.
  - التحويلات المالية: بينما تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في دعم اقتصاديات بلدانهم الأصلية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدفق رأس المال خارج البلد المستقبِل مما يؤثر على اقتصاده المحلي.

التوترات الاجتماعية والسياسية والأمنية: (احمود، 2016)

يمكن أن تؤدي الهجرة إلى توترات اجتماعية وسياسية بين السكان الأصليين والمهاجرين، خاصة في حال عدم دمج المهاجرين بشكل جيد في المجتمع، كم ان تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي والوطني يُعتبر من القضايا الحساسة والمعقدة التي تواجه العديد من الدول في الجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية:

1. الخدمات الاجتماعية: يمكن أن تضع الهجرة غير الشرعية ضغوطًا كبيرة على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية العامة، مما يؤثر سلبًا على جودة هذه الخدمات للمواطنين.
2. الصراعات الاجتماعية: قد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى توترات اجتماعية بين المهاجرين والسكان المحليين، خاصة إذا كانت هناك تصورات بأن المهاجرين يتلقون معاملة تفضيلية أو أن تواجدهم يزيد من معدلات الجريمة.
3. السياسة والأمن الداخلي: قد تستغل بعض الجماعات السياسية قضية الهجرة غير الشرعية لتحقيق مكاسب سياسية، مما قد يؤدي إلى تصاعد الخطابات العنصرية وكراهية الأجانب، وبالتالي زيادة التوترات الداخلية.
4. الجريمة المنظمة والإرهاب: يمكن أن تتسلل عناصر إجرامية أو إرهابية عبر قنوات الهجرة غير الشرعية، مما يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي. قد يشمل ذلك تهريب البشر والمخدرات والأسلحة.

5. التحديات الأمنية: تتطلب مراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية موارد ضخمة وجهودًا تنسيقية بين مختلف الأجهزة الأمنية، مما قد يضعف التركيز على تهديدات أمنية أخرى، كما ان استباحة أراضي دولة العبور، ومحاولة اختراق حدودها البرية او البحرية من المهاجرين غير الشرعيين، وعصابات الإتجار بالبشر للوصول إلى دول شمال وغرب أوروبا عبر البحر المتوسط، كل ذلك يتسبب فى حالة توتر وتحفز دائم على الحدود تستوجب نشاطا مكثفاً واستعداداً قتالياً عالياً ومستمراً، وتتطلب جهودا مضاعفة من قوات حرس الحدود والأجهزة الأمنية. (عبدالنبي، 2023)
6. السيادة الوطنية: تثير الهجرة غير الشرعية تساؤلات حول قدرة الدولة على السيطرة على حدودها وسيادتها، مما قد يؤثر على هيبة الدولة وقدرتها على فرض القانون والنظام.
7. القضايا القانونية: التعامل مع أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين يتطلب موارد قانونية وقضائية كبيرة، بما في ذلك ملاحقة المهربين وتقديم المهاجرين غير الشرعيين إلى العدالة.

التأثيرات الصحية (الأوبئة والأمراض): الهجرة غير الشرعية قد تزيد من مخاطر انتشار الأوبئة والأمراض بسبب عدم الفحص الصحي الكافي للمهاجرين عند دخولهم البلاد، إضافة ان زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين قد يضع ضغوطًا إضافية على النظام الصحي، مما قد يؤثر على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

الإجراءات الممكنة لمواجهة هذه التحديات:

1- تعزيز التعاون الدولي: التنسيق مع الدول الأخرى لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

2- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المصدرة: العمل على تقليل الدوافع الأساسية للهجرة من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأصلية.

3- إصلاح سياسات الهجرة: تطوير سياسات هجرة فعالة وشاملة تتعامل مع جميع جوانب الهجرة، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية.

4- تعزيز الأمن الحدودي: تحسين تقنيات مراقبة الحدود وزيادة التعاون بين الأجهزة الأمنية.

5- التوعية والتثقيف: توعية المواطنين حول مخاطر الهجرة غير الشرعية وحقوق الإنسان المتعلقة بالمهاجرين.

بهذا الشكل، يمكن معالجة التأثيرات السلبية للهجرة غير الشرعية بشكل أكثر فعالية، مع الاستفادة من الإيجابيات المحتملة لهذه الظاهرة، إضافة الي حفاظها على امنها القومي.

الخاتمة:

ان الهجرة من مكان الي اخر ومن دولة الي أخرى، حق انساني لا يمكن تجاهله، تفسره عدة عوامل واسباب في مقدمتها البحث عن مستويات افضل للعيش وتحقيق الرفاهية ، وان منع هذا الحق اصبح مستحيلا في ظل التقدم التكنولوجي وسهولة التواصل بين الشعوب ورغبة المتأخر منها في محاكاة المتقدم، حيث تنامت الهجرة غير النظامية عبر العالم، وتراجعت اهمية الحدود السياسية للدول، واصبح مجتمع الهجرة عالميا يمتد ويتواصل عبر القارات، وذلك بتكون شبكات مختصة في البحث عن الكفاءات والمختصين ومنظمات للإتجار بالبشر ... كل هذا يجعل الدول المرسلة والدول المستقبلة مطالبة بتبني سياسات حكيمة وفعالة مشتركة لتحقيق الفوائد المتزايدة من تنقلات المهاجرين عبر الدول ، وان لا تنكر الفوائد والايجابيات الجمة التي تعود عليها (سواء على الدول المستقبلة او الدول المرسلة او على المهاجرين انفسهم)، وحتى تتجنب تأثيراتها على امنها القومي.

الا ان التجربة العملية تؤكد أن الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف عادة ما تصاغ لصالح الأقوى، وهنا ستجد الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل المصدرة للقوى العاملة والمهاجرين نفسها أمام نفوذ الدول الغنية، كما أنه في ظل العولمة وحرية السفر والانتقال يمكن أن تركز الدول الغنية فقط على مصالحها، من خلال مخاطبة المهاجرين الذين ترغب في استقطابهم بشكل مباشر بعيدا عن تدخل الحكومات والدول.

فعلى الدول الاوروبية ان تؤكد على ان العالم قرية صغيرة فعلا، ليس في نشر افكارهم وقوانينهم فقط، بل حتى في حرية التنقل والعمل ، وانهم مثلما استغلوا هذه الدول الفقيرة ايما استغلال ، في سلب الموارد والمواد الخام لتطوير صناعاتهم وتنمية اوطانهم ومثلما كانوا وراء الهجرات القسرية ونقل الأفارقة عنوة لبيعهم في سوق النخاسة , وهم من قام بتقسيم الاوطان ورسم خرائط تتمشى مع مصالح الدول الاوروبية الاستعمارية ، فلو لا هذه الاسباب الرئيسية ما كانت الاسباب الفرعية ، فعليهم ان يتحملوا مسئولية ذلك، وان يكفّروا عنه، بالعمل على تصليح ما يمكن إصلاحه، خدمة للبشرية ولضمان مستقبل افضل لكوكب الارض.

التوصيات:

توصي هذه الدراسة بالآتي:

1- ينبغي على الدول الاوروبية ان تكفّر عن ماضيها الاستعماري، وتساهم بشكل جاد في تنمية مستدامة لدول الجنوب الفقيرة، وان توطن التعليم فيها، وان ترسي دعائم منظومة صحية لمواطني هذه الدول، مع ضرورة تطوير ودعم حكومات الدول المتخلفة لاقتصاداتها ماديا، وتوفير احتياجات الشباب من فرص العمل والحياة الكريمة.

2- مواءمة قوانين الهجرة وسياساتها، لضمان حوكمة فعالة للهجرة، بإقرار قوانين العمل للمهاجرين متطابقة مع مواطني الدول المستقبلة لهم، وتسهيل اجراءات التنقل والغاء التأشيرات، وتأكيد ان العالم قرية صغيرة فعلا، والابتعاد عن الهجرة الانتقائية.

3- تلبية احتياجات سوق العمل وتطوير فرص هجرة اليد العاملة بما يتوافق ومصالح جميع الأطراف، والسعي لإدماج المهاجرين في مجتمعات الدول المستقبلة، وتقديم الرعاية الصحية والدعم النفسي والخدمات الاجتماعية والتعليمية والاسكان وغيره في الدول المستقبلة.

4- تشجيع التحويلات المالية المخفضة التكاليف.

5- العمل على توفير منظومات موثوقة للتسجيل المدني، بما في ذلك تسجيل المواليد ووثائق الهوية ووثائق السفر، وتسهيل جمع شمل الاسر.

6- تنظيم والتنسيق اجراءات العمل بين اصحاب العمل والعمالة، للحد من تأثيراتها على الامن القومي لهذه البلدان.

7- معالجة جوانب الهجرة الخاصة بالأزمات.

8- تنظيم وتسهيل اجراءات التنقل عبر الحدود، وتقنين اوضاع المهاجرين غير الشرعيين، بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الانسان، وبما يضمن امن تلك الدول القومي.

9- اهمية تفعيل التنسيق الاقليمي، وتوسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، مع مراعاة الندية، للوصول الي استقرار اسواق العمل والهجرة.

10- العمل على صدور اعلان عالمي لتنظيم العمل والهجرة غير الشرعية لتصبح بذلك شرعية.

المراجع:

احمد يوسف محمد عبدالنبي. (2023). *تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري*. القاهرة: اكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا.

اسماعيل احمود. (2016). *"الاستخدام العربي للعمالة المصرية"، دراسة مقارنة*. القاهرة: دار الندوة العربية.

البنك الدولي. (2023). *بيان صحفي رقم: .DEC20231069* البنك الدولي.

ايمن زهري. (2020). *الهجرة الدولية : الحالة المصرية* . القاهرة: المجلس القومي للسكان.

طيبي رابح. (2009). *الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة*. الجزائر: جامعة الجزائر.

عبدالحفيظ الصاوي. (2023). *تحليل اقتصادي , الهجرة والتنمية في 2023ما الذي تخبرنا به الارقام؟* تم الاسترداد من الجزيرة نت.

عبدالله العشري. (4, 2018). تأثير الهجرة غير الشرعية على الامن القومي. *المجلة العربية للاداب والدراسات الانسانية*.

عبدالله يوسف ابوعليان. (2011). *الهجرة الي غير بلاد المسلمين، حكمهاوآثارها المعاصرةفي الشريعة الاسلامية*. غزة: الجامعة الاسلامية غزة.

علي الحوات. (2007). *الهجرة غير الشرعية الي اوروبا عبر بلدان المغرب العربي*. طرابلس: منشورات الجامعة العربية.

علي قاسم. (2 3, 2022). *744مليار دولار حجم سوق التحويلات المالية المتوقع في 2022* . تم الاسترداد من صحيفة الراي.

فرنسا.24 (7 7, 2018). منافع الهجرة وكلفتها على دول الاستقبال. تم الاسترداد من فرنسا 24

كريفيف الاطرش عكوش. (2016). الهجرة غير الشرعية، دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*.

ماجدة ابوفاضل. (2021). *, الهجرة والاعلام في المنطقة الاوروومتوسطية : دليل الصحفيين*. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة غير الشرعية لمنطقة البحر الابيض المتوسط .

ماريون ماكغريغور. (28 12, 2023). *حقيقة أم كذب.. أفكار تم الترويج لها حول أزمة الهجرة عام 2023* . تم الاسترداد من مهاجر نيوز.

محمد احمد ابوزيد. (2019). *الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن القومي الليبي*. عمان: جامعة الشرق الاوسط.

مفوضية الاتحاد الافريقي. (2018). *: اطار سياسة الهجرة في افريقيا وخطة العمل(2018 – 2030)* . مفوضية اللاتحاد الافريقي.

هدير مصطفى. (1, 2022). انا مغاير :هل تصلح الهجرة اشكاليات التحول الديمغرافي؟ . *مجلة آفاق مستقبلية*.

ياسر عوض الكريم عثمان الحسن محمد نور. (2008). *الهجرة غير الشرعية والجريمة*. لرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.